التأمين الحكومي في العراق: التحديات ومتطلبات النهوض

الباحثة : فاطمة احمد رستم الاستاذ الدكتور سامي عبيد التميمي
كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد
جامعة البصرة[1]

تواريخ البحث
تاريخ تقديم البحث : 2022/8/21
تاريخ قبول البحث :2022/9/11
تاريخ رفع البحث على الموقع: 2023/12/15

المستخلص :

يهدف البحث الى تحليل الاداء المالي والاستثماري لقطاع التأمين الحكومي في العراق خلال المدة (2010- 2020) بالاعتماد البيانات والتقارير السنوية الصادرة من شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية. وكانت نتيجة التحليل ان قطاع التأمين الحكومي في العراق يعاني من ضعف الاداء المالي والاستثماري خلال مدة البحث. ويعود السبب في ذلك الى مجموعة من التحديات التي تواجه هذا القطاع الامر الذي يتطلب دراسة سبل والآليات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: التأمين، التأمين الحكومي، الاداء المالي، تحديات التأمين

[1]((بحث مستل من رسالة الماجستير "اقتصاديات التأمين في المملكة العربية السعودية و إمكانية الاستفادة منها في العراق للمدة 2010-2020 " و المقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة و هي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في علوم الاقتصاد))

Government insurance in Iraq: challenges and requirements for advancement

Researcher Fatima Ahmed Rostom

Prof.Dr. Sami Obaid Al-Tamimi

Administration & Economics College , Department of Economics

University of Basrah

Abstract :

This research is concerned with government insurance in Iraq and the companies affiliated with the government sector, which includes the National and Iraqi Insurance Company, and the analysis of the financial performance of this sector based on data and reports from the National Insurance Company and the Iraqi Insurance Company in both its financial and investment aspects. The research aims to know the total realized premiums for the public sector and the profitability of this The sector in addition to studying the most important challenges facing the insurance sector and preventing it from developing and knowing the most important ways to advance this sector to keep pace with development.

Keywords: government sector, financial performance, challenges, requirements for its advancemen

المقدمة :

ؤدي التأمين دوراً أساسياً في النواحي الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم. فمع ما شهدته المجتمعات من تطورات حضارية وصناعية متسارعة , أتسعت قاعدة الاخطار وانتشرت واصبح من الضروري اتباع أسلوب يتضمن الحد من تلك المخاطر وتقليل النتائج المترتبة عليها . لذلك حظي قطاع التأمين في الآونة الأخيرة باهتمام كبير من اجل تطويره وتوسيعه لغرض توفير الخدمة للأفراد والمؤسسات المختلفة. فضلاً عن قيام شركات التأمين باستثمار اموالها في مجالات مختلفة من اجل تعظيم الأرباح و مواجهة المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات , مما ينعكس على تطوير اقتصاديات الدول التي حظيت بتطوير قطاع التأمين .

وعلى الرغم من مرور مدة ليست بالقليلة على نشوء قطاع التأمين في العراق الا انه ما يزال قطاعاً ضعيفاً لم يؤدِ الدور المطلوب سواء في توفير التغطية الازمة لحماية الافراد والممتلكات من المخاطر او دوره في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تخدم الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية ودور قطاع التأمين في تقليل حجم المخاطر من خلال توفير الحماية التأمينية للأفراد والمؤسسات من جهة، وتوظيف الفوائض المالية في مجالات الاستثمار المختلفة مما يعزز من فرص تحقيق النمو الاقتصادي في البلد.

مشكلة البحث:

على الرغم من الدور المهم الذي يؤديه قطاع التأمين في الاقتصاد، الا انه لم يكن بالمستوى المطلوب في الاقتصاد العراقي بسبب مجموعة من التحديات التي تحول دون تطوير قطاع التأمين وممارسة دوره المالي والاستثماري.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها التعرف على الأداء المالي والاستثماري لشركات التأمين العراقية الحكومية ومدى إسهام هذه الشركات في تطور قطاع التأمين العراقي، فضلاً عن التعرف على التحديات التي تواجه هذا القطاع والسبل التي يجب اتخاذها لمعالجة هذه التحديات.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على واقع قطاع التأمين الحكومي في العراق.
- معرفة الأداء المالي والاستثماري لقطاع التأمين في العراق.
- تشخيص اهم التحديات والمعوقات التي توجه قطاع التأمين في العراق.

حدود البحث:

تتمثل الحدود المكانية بالعراق كحالة دراسية اما الحدود الزمانية فتتمثل بالمدة 2010- 2020.

المطلب الاول

الإطار المفاهيمي والنظري للتأمين

اولاً: نشأة التأمين وتطوره

يعتقد المؤرخون ان نشأة التأمين كانت في بلاد (سومر) و (بابل) التي تعرف اليوم (العراق) وذلك حوالي عام 3000 قبل الميلاد، اذ كان تجار هذه المجتمعات يلجؤون الى انشاء نوع من المجمعات وتحويل اموالهم اليها لحماية اموالهم من الخطر الذي يهددها من اللصوص والقراصنة.

وقد جاء في مقدمة ابن خلدون ان عرب مكة عرفوا نوعا من التأمين عند ارتحالهم في رحلتي الشتاء والصيف، فقد كانوا يعوضون الذي يموت او تبور تجارته من ارباح الاخرين. (طه، 2005، 11)

التأمين بمعناه الحقيقي المتعارف عليه عقد حديث النشأة في العالم، لم يظهر الا في القرن الرابع عشر في ايطاليا، إذ وجد بعض الاشخاص الذين يتعهدون بتحمل جميع الاخطار البحرية التي تتعرض لها السفن او حمولتها نظير مبلغ معين. ولذلك يتفق الباحثون في هذا المجال ان التأمين البحري هو اول انواع التأمين الحديث وقد ظهر في القرن الرابع عشر مع انتشار التجارة البحرية بين مدن ايطاليا وحوض البحر الابيض المتوسط، وبعد ثلاثة قرون تقريبا ظهر التأمين البري في انكلترا عقب الحريق الذي شهدته لندن عام 1666 الذي ادى الى نشوء شركات التأمين ضد الحريق اولها شركة Fire office، وفي القرن الثامن عشر جاء التأمين على الحياة ، وبعد الثورة الصناعية وابتكار الاليات وتعامل الانسان معها ظهر التأمين على حوادث العمل ، كما ظهر التأمين على المسؤولية في منتصف القرن التاسع عشر. (احمد،2004، 17)، ثم انتشر بعد ذلك التأمين وتنوع حتى شمل جميع نواحي الحياة، فاضحت شركات التأمين تؤمن الافراد من كل خطر يتعرضون له في شخصياتهم واموالهم ومسؤولياتهم، بل أضحت بعض الحكومات تجبر مواطنيها على بعض انواع التأمين.

ويستخلص من ذلك ان التأمين مر بعدة مراحل اولها (التأمين البحري) ثم (التأمين من الحريق) ثم (التأمين على الحياة)، ومع تطور الحياة واتساع المخاطر تطور التأمين وتنوع حتى شمل جميع نواحي الحياة.

ثانياً: مفهوم التأمين و أنواعه

1- **مفهوم التأمين**

للتأمين عدة تعريفات تختلف باختلاف تخصصات الباحثين والمهتمين بشأن التأمين ولكل منهم زاوية ينظر اليها عند تعريفهم للتأمين، يمكن بيانها كالآتي:

أ- التعريف القانوني للتأمين:

القانونيون سواء كانوا فقهاء او مشرعين يركزون عند تعريفهم للتأمين على عقد التأمين كوسيلة قانونية للتعاقد، إذ يبدو الاهتمام هنا بأطراف عقد التأمين وتعهدات كل طرف والمصلحة التي تعود عليه من التعاقد.

وبذلك يعرف التأمين بانه عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن والثاني المؤمن له، يلتزم فيه المؤمن بان يؤدي الى المؤمن لمصلحته مبلغا من المال او ايرادا مرئيا او اي عوض مالي اخر في حالة وقوع حادث او تحقق خطراً مبيناً في العقد وذلك في مقابل قسط او اي دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له الى المؤمن. (رياش، 2008، 5)

ويمكن اعادة صياغة تعريف التأمين بانه عبارة عن وثيقة او عقد بين المؤمن (الطرف الاول) والمؤمن له (الطرف الثاني) أو المستفيد، فيلتزم الطرف الثاني بدفع القسط والاول بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر، ويعد هذا الضمان جوهر العملية التأمينية وتحقيقه يبقى محتملا غير مؤكد وغير مستبعد في آن واحد.

ومن هذا التعريف يمكن تحديد عناصر او مقومات التأمين بالآتي:

(1) المؤمن: يتمثل بشركة التأمين المتخصصة التي تتولى اجراءات التعاقد مع المؤمن لهم.

(2) المؤمن له: وهو الطرف الثاني في العملية التأمينية والذي يتولى دفع الاقساط على وفق العقد مع الشركة نظير حصوله هو او المستفيد على التعويضات المقررة او المحددة في العقد.

(3) المستفيد: هو الطرف المستفيد من قيمة العقد وقد يتمثل في المؤمن له نفسه، او طرف ثالث كما هو الحال في بعض حالات التأمين على الحياة.

(4) وثيقة التأمين: وهي التي تصدرها شركة التأمين بوصفها العقد الرئيسي للعملية التأمينية.

(5) الخطر: يعبر عن الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن لهم، ويعبر نوع الخطر المؤمن ضده، امرا جوهريا في التأمين ويجب ان يكون محدداً بصورة واضحة في وثيقة التأمين.

ب – التعريف الفني للتأمين:

ليس للتأمين علاقة قانونية بين المؤمن والمؤمن له فحسب، بل هو ايضا عملية تقوم على اسس فنية، وهي تنظيم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن الذي يعتمد في ذلك حساب الاحتمالات وقانون الاعداد الكبيرة واجراء المقاصة بين الاخطار وقد يلجأ في هذا التنظيم الى فنيات اخرى، كإعادة التأمين. (محمد، 2007، 4)

وعرف ألفرنسي هيمار التأمين بانه عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط، على تعهد لصالحه او لصالح الغير من الطرف الاخر وهو المؤمن، بمقتضاه يدفع هذا الاخير اداء معينا عند تحقيق خطر معين، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر واجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الاحصاء.

ويعتبر تعريف هيمار من أشهر وأدق واشمل التعاريف، لأنه اظهر العناصر القانونية والفنية لعملية التأمين، فقد حدد أطراف العقد والخطر المؤمن منه والقسط، كما أبرز الناحية ألفنية للتأمين والاسس التي تقوم عليها وهي تجميع المخاطر المتشابه في الطبيعة والنوعية واجراء المقاصة بينها على وفق قوانين الاحصاء. (ابو السعود، 2000، 39)

ج - تعريف الاقتصادي للتأمين:

يهتم الاقتصاديون عادة في تعريفاتهم برأس المال والدخل وتأثير الاخطار والحوادث عليها بالنقص او الانقطاع او الزوال، ويوازنون دائما بين هذه المؤثرات والتكلفة اللازمة بالبقاء على رأس المال والدخل. كما انهم يركزون عند تعريفهم للتأمين على اظهار النواحي الاقتصادية التي يعتمد عليها نظام التأمين مثل قانون الاعداد الكبيرة وأثره في تقليل درجة الخطر الى ان يصبح من السهل التعامل مع الاخطار. (زهرة، 2011، 16) فضلاً عن التركيز على القوانين الاحصائية الخاصة بالمتوسطات النسبية لمجموعات الحالات المتشابهة وأثرها في حل مشكلة عدم التأكد، وقد تبلورت هذه النواحي الاقتصادية في تعريف Knight إذ عرف التأمين بانه عمل من اعمال التنظيم والادارة، وذلك لأنه يقوم بتجميع اعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد الى حد مرغوب فيه. فالتأمين ما هو الا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد وذلك بالتعامل في مجموعات كبيرة من الحالات بدلا من التعامل في حالات مفردة. (احمد، 2004 ،16)

ويعرف التأمين من الناحية الاقتصادية ايضاً بأنه اداة لإدارة وتقليل المخاطر التي يتعرض لها افراد المجتمع واستثماراته من خلال تجميع الوحدات المعرضة للخطر نفسه، وتوقع الخسارة التي تتعرض لها كل وحدة. (الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي،18) وتشترك كل وحدة معرضة للخطر نفسه بنسبة تنسب الى ذلك الخط. (حسن، 1997)

كما يعرف التأمين على انه وسيلة لتعويض ألفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك من خلال توزيع عبء الخسارة المالية على مجموعة كبيرة من الافراد ليكونوا جميعهم معرضين لهذا الخطر.

ايضاً هو نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن، وذلك عن طريق نقل عبء اخطار معينة الى المؤمن سواء كانت هيأة أم شركة تأمين.

والتأمين يهدف بصفة اساسية الى حماية الافراد والهيأة من الخسائر المادية الناشئة من تحقيق أخطار محتملة الحدوث والتي يمكن ان تقع مستقبلا. (عريقات وعقل، 2008، 45)

عرف بيسون التأمين هو عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤمن تجاه طرف اخر يسمى المؤمن له، مقابل قسط يدفعه الأخير له بان يعوضه عن الخسارة التي الحقت به في حال تحقيق الخطر.

كما عرف ترسيل التأمين هو وسيلة لتوزيع الخسائر التي تلحق بألفرد على مجموعة من الافراد. (نوال،2001، 38)

التأمين وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسارة كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة. (سلام وموسى ،2007، 88). ومعنى الخسارة الكبيرة، الخسارة الناتجة عند تحقق الخطر، اما الخسارة الصغيرة المؤكدة فهي قسط التأمين.

واستناداً الى التعاريف السابقة، تعرف الباحثة التأمين بانه احدى الادوات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل المخاطر واستبعاد حالة عدم التأكد لأكبر عدد ممكن من الحالات المتشابهة مما يحفز على الاستثمار وتحقيق الارباح

2- **أنواع التأمين**

نظراً لتعدد المخاطر وتعقدها في العصر الحديث، تنوعت خدمات التأمين لتستوعب معظم ان لم نقل كل تلك الاخطار، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم التأمين اعتمادا على عدة معايير وبالشكل الآتي:

أ- **معيار طبيعة الموضوع والخطر المؤمن منه**

طبقاً لهذا المعيار نجد ثلاثة أنواع للتأمين وهي: (عريقات، 2008، 37)

1. **تأمينات الاشخاص:** وتشمل انواع التأمين ضد الاخطار التي تصيب الاشخاص مباشرة في حياتهم او صحتهم. ومن انواعه: التأمين على الحياة وتأمين الحوادث الشخصية والتأمين ضد البطالة.
2. **تأمينات الممتلكات:** وتشمل انواع التأمين ضد الاخطار التي تصيب ممتلكات الاشخاص، مثل التأمين البحري، والتأمين ضد السرقة، وتأمين المحاصيل الزراعية.
3. **تأمين المسؤولية المدنية:** وهي تأمين شخص من خطر يكون قد سببه شخص اخر يكون مسؤولا عنه، وهنا تلتزم شركة التأمين بدفع قيمة التعويض للشخص الذي اصيب بالخطر، ومن امثلتها تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات، وتأمين المسؤولية المدنية لصاحب العمل، تأمين مسؤولية المهن الحرة.

ب- **معيار الغرض من التأمين او من إذ الجهة التي تقوم بالتأمين**

على وفق هذا المعيار يقسم التأمين الى ثلاثة انواع رئيسة وهي:(اسماء، 2012، 20-21)

1. **التأمين التجاري**

ويسمى احيانا بتأمين القسط الثابت، ويقوم التأمين هنا على اساس تجاري، اي بغرض تحقيق الربح، إذ يتم حساب قسط التأمين على اساس تغطية الخطر المؤمن منه، الى جانب نسبة اضافية اخرى لتغطية المصاريف الادارية والربح الذي تهدف اليه شركة التأمين. وهذا النوع من

التأمين اختياري ويقدم في شتى المجالات. (الغامدي 2015، 42)

2. **التأمين الاجتماعي**

ويقوم التأمين هنا على اساس اهداف اجتماعية، فهو لا يهدف الى الربح كالتأمين التجاري، وانما الى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من اخطار قد يتعرضون لها، فالتأمين الاجتماعي نظام يؤمن العمال من اصابات العمل ومن المرض والعجز والشيخوخة والبطالة، ويسهم فيه الى جانب العمال اصحاب العمل والدولة ذاتها، وتتولى الدولة تنظيمه وادارة شؤونه، إذ تستقطع الدولة او صاحب العمل مبلغا معينا من راتب الموظف وتضيف اليه مقدارا مماثلاً

له أو قريبً منه وتدخرة من اجله مع غيره من الموظفين، فإذا ما اصيب او احيل للتقاعد قدر له تعويض مناسب او راتب شهري ثابت وهذا النوع من التأمين اجباري لمن يشملهم النظام. (الغامدي، 2015، 42)

3. التأمين التعاوني او التبادلي

هذا النوع من التأمين لا يهدف الى الربح بل الى التعاون في تحمل الاضرار كأن يشترك مجموعة من الاشخاص، فيدفع كل منهم مبلغا معينا، ومن هذا المبلغ تتم مساعدة من يصيبه ضرر، فكل واحد منهم يعد مؤمناً ومؤمناً له في الوقت نفسه.

ويقوم بهذا النوع من التأمين الجمعيات التعاونية او جمعيات التأمين التبادلي وهو تأمين تتفق فيه مجموعة من الاشخاص فيما بينهم على تعويض الاضرار التي قد تلحق بأحدهم إذا تحقق خطر معين. فيدفع كل شخص اشتراكا معيناً في هذه الجمعية قد يكون ثابتا وقد يكون متغيرا، فيزيد بزيادة تعويض الاضرار التي تلحق بهم، وينقص بنقصانها. (الغامدي، 2015، 42)

هذا وقد فرق بعض الكتاب بين التأمين التبادلي المحدود (المباشر)، والتأمين التبادلي المتطور (غير المباشر) الاول يكون على صورة جمعيات تعاونية صغيرة لإصحاب المهنة الواحدة، اما النوع الثاني فتقوم به جمعيات تبادلية كبرى او شركات متخصصة تقبل جميع الاخطار ولكل الناس، على العكس من النوع الاول. (احمد، 2004، 20)

ت- معيار حرية التعاقد في التأمين

يقسم التأمين بموجب معيار حرية التعاقد الى قسمين هما:(اسماء، 2012، 20)

1. التأمين الاختياري

ويشمل التأمين الذي يكون فيه التعاقد بمحض ارادة المؤمن له دون اي نوع من الاجبار، وقد تستعمل شركات التأمين اساليب الدعاية والاعلان عن مزايا التأمين للتعاقد مع من يرغب دون اجبار ومن امثلة ذلك التأمين على الحياة والتأمين ضد الحريق.

2. التأمين الاجباري

إذ لا يتوافر هنا عنصر الاختيار بل يكون اساس التعاقد هو الاجبار، اذ تلزم الدولة الافراد واصحاب العمل بالقيام بهذا النوع من التأمين بدافع المصلحة العامة ولحماية الطبقات ذات الدخل المحدود، ومن امثلة هذا النوع من التأمينات التأمين الاجتماعي الذي تفرضه الدولة.

ث- معيار التعويض والخسائر

على وفق هذا المعيار يتم تقسم التأمين الى نوعين هما: (زهرة، 2011 ،21)

1. التأمين النقدي

ويطلق على التأمينات كافة التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها، عند تحقق مسببات الاخطار المؤمن منها، بسبب وجود الجانب المعنوي والذي يصعب قياسه، ونظرا لصعوبة القياس المعنوي يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق فعلاً، ومن امثلة ذلك، تأمين الحياة، إذ تقدر قيمة الخسارة مقومة بالنقد والتي يجب دفعها عند تحقق الخطر.

2. تأمين الخسائر

ويشمل جميع انواع التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عند تحقق الخطر، وينطبق هذا النوع من التأمينات على تأمين الممتلكات باختلاف انواعها.

ج - التقسيم العملي للتأمين

جرت العادة في التطبيق العملي على تقسيم التأمين الى نوعين اساسيين هما:

1. التأمين على الحياة

ويشمل التأمين ضد خطر الموت او البقاء على قيد الحياة بعد انتهاء التأمين او كليهما.

2. التأمين العام

ويغطي هذا النوع من التأمينات، تأمين الممتلكات والتأمين من المسؤولية المدنية تجاه الغير وينقسم الى تقسيمات فرعية اخرى وهي: (العنبكي، 2005، 111)

أ. التأمين البحري

ب. التأمين ضد الحريق

ج. **تأمين الحوادث**: ويشمل تأمين السيارات، التأمين من الحوادث الشخصية، التأمين من السرقة، تأمين اصابات العمل، تأمين الطيران، وتأمين المسؤولية تجاه الغير.

المطلب الثاني

قطاع التأمين الحكومي في العراق للمدة (2010-2020)

اولاً: نبذة تاريخية عن التأمين في العراق

نشأ نظام التأمين في العراق حديثًا على شكل هيأت وشركات تأمين عربية وأجنبية* ووكالات، اذ كانت الحكومة العراقية تقوم بالتأمين على ممتلكاتها واستيراداتها لدى شركات التأمين الاجنبية. وقد ظهر الاهتمام بالتأمين بعد الحرب العالمية الاولى إذ وجد بعض التجار الذين يقومون باستيراد بضائعهم من خارج العراق ان هناك ضرورة ملحة للتأمين لحماية بضائعهم من بعض المخاطر التي يمكن ان يتعرضوا لها. ولهذا صدر أول قانون للتأمين رقم (74) عام 1936. (نادر، 2010، 41).

وقد استمرت الحكومة العراقية والتجار بالتأمين على استيراداتهم وممتلكاتهم لدى الشركات الاجنبية الى عام 1946 إذ تأسست اول شركة تأمين في العراق وهي شركة الرافدين برأس مال قدره (100) ألف دينار عراقي (60% رأس مال غير عراقي و40% رأس مال عراقي). ثم تأسست الشركة الوطنية عام 1950 بعد ان رأت الحكومة العراقية ان السوق التأمين

* أجنبية: انكليزية وفرنسية وهندية واسترالية وسويسرية ونيوزلندية وامريكية وايطالية.

بحاجة الى وجود شركة عراقية قوية وذلك من اجل منافسة الشركات الاجنبية وفروعها ووكالاتها، وبناء على ذلك صدر قانون 56 لسنة 1950 الذي تم بموجبة تأسيس شركة التأمين الوطنية برأس مال أسمي مقداره مليون دينار عراقي وأسست هذه الشركة بمساهمة الحكومة العراقية بـ 50% من رأسمال واربعة مصارف منها مصرف الرافدين والمصرف الزراعي والصناعي والعقاري وقد أسهم كل مصرف بنسبة 12.5% من رأس مال الشركة. (سيد، 2015 ،24-25)

ففي بداية تأسيسها اقتصرت اعمالها بالتأمين على اموال وممتلكات الحكومة العراقية واستيراداتها فضلاً عن اعمال ضمان الموظفين والتوسط بإجراء معاملات التأمين العائدة للمؤسسات الحكومية لدى الشركات الاجنبية مقابل عمولة معينة. (مرزة، 2006، 63)، ثم جرى تعديل قانون هذه الشركة بقانون جديد رقم (94) لسنة 1960، وبعدها تم تأسيس شركة التأمين العراقية في عام 1959 واخذت هذه الشركة بالتطور، مما شجع على تشريع قانون (49) لسنة 1960 والذي يهدف الى تنظيم قواعد عمل الشركات ومن ثم تأسست شركة إعادة التأمين العراقية عام 1960 فضلاً عن وجود شركات اخرى مساهمة في عملية التأمين، بينما في 14 تموز عام 1964 تم صدور قانون رقم (99) الذي ينص على ان يتم تأميم جميع شركات التأمين وضم شركات التأمين الخاصة الى الحكومة فضلًا عن ذلك نص هذا القانون على توقف مزاولة شركات التأمين الاجنبية عملها اذ كان هدف الحكومة العراقية من اقرار هذا القانون هو منع خروج الاموال الى خارج العراق والقيام بتطوير قطاع التأمين العراقي وتحقيق التنمية الاقتصادية.(الشربيني ، 1986، 101). فقد مثل صدور هذا القانون ضربة قوية وتحولاً كبيراً في قطاع التأمين العراقي فقد تم تأميم بموجب قانون 99 لسنة 1964 سبع شركات خاصة وخمس عشر وكالة اجنبية فضلاً عن الشركات الحكومية وبقيت في السوق تسع شركات منها (شركة التأمين العراقية، الاعتماد، الرشيد، الرافدين للتأمين، بغداد، التأمين التجاري، الوطنية للتأمين، دجلة للتأمين، إعادة التأمين). (عبد النبي، 2021، 1)

اما شركة التأمين العراقية فقد تم تأسيسها بموجب قانون الشركات التجارية رقم 31 لسنة 1957 في بغداد عام 1959 كشركة خاصة باسم شركة التأمين العراقية وتمارس هذه الشركة جميع انواع التأمين وإعادة التأمين. وتم تأميمها في عام 1964 بموجب قرارات تأميم الشركة وتخصصت في التأمين على الحياة وحولت اليها محافظ الشركات الاجنبية والعربية العاملة في عموم العراق، ففي عام 1988 صدر قرار رقم 92 الخاص بإلغاء التخصص والسماح لشركة بمزاولة انواع التأمين كافة، ولذا باشرت الشركة اعمال الاكتتاب لتأمين على السيارات التكميلي والبحري و البضائع والحريق والحوادث المتنوعة والهندسية. (شركة التأمين العراقية، 2017 ،4)

اما شركة إعادة التأمين العراقية فقد تأسست عام 1960 وتعد احدى الشركات التابعة لوزارة المالية، اذ تم تأسيسها بموجب قانون رقم 21 لسنة 1960. وقد بلغ رأس مال الشركة حوالي 5 مليون دينار عراقي. فأسهمت الحكومة العراقية بنسبة 90.48% وأسهم القطاع الخاص برأس مال شركة إعادة التأمين بنسبة 9.52%. اذ بدأت الشركة بمزاولة اعمالها في اعادة التأمين والاستثمار عام 1961. وبموجب قانون تأسيس الشركة يلزم ان لشركة اعاده التأمين جزء من جميع العمليات التي تقوم بها داخل البلد إذ كانت حصتها 10% و15% حسب العمليات التي تقوم بها الشركة.

وفي عام 1997 تم اصدار قانون 132 إذ تم زيادة حصة الشركة من العمليات التي تقوم بها الى 20%. (شركة إعادة التأمين العراقية، 2010، 7-8)

أصبح قطاع التأمين العراقي في نهاية السبعينات الى نهاية الثمانينات من اكبر قطاعات التأمين في العالم العربي اذ اصبح مركزًا لتدريب وتأهيل الكوادر العربية ولكن لم يستمر ذلك طويلًا بسبب الاوضاع السياسية في البلد ومن هذه الاسباب هجرة الكفاءات الى خارج البلد وضعف البنى التحتية مما أثر ذلك في الاستثمارات في قطاع التأمين فضلًا عن الظروف التي يمر بها من الاعمال الارهابية، وعلى الرغم من هذه الاسباب الا ان قطاع التأمين مستمر ولكن ليس بالمستوى المطلوب.

ثانياً: شركات التأمين الحكومية في العراق

1. شركة التأمين الوطنية

تأسست شركة التأمين الوطنية بموجب قانون (56) في 23/ 7 / 1950 الذي كان ينص على ان تقوم الشركة بإعمال التأمين كافة وتدار من قبل مجلس إدارة مستقل في شؤونه المالية والإدارية. وقد بلغ رأس مال الشركة الاسمي مليون دينار عراقي ما يعادل (685.64) دولاراً. (كامل، 2016، 99)

وكانت اعمال التأمين لشركة آنذاك تقتصر على تأمين استيرادات الحكومية ورواتب الموظفين وممتلكات الحكومية. وبلغت بنسبة المساهمة في رأس مال الشركة من الجانب الحكومي 50% و50% المتبقية كانت مساهمة أربعة مصارف وهي (المصرف الزراعي والعقاري والصناعي والرافدين) فكان رأس مال الشركة 100% رأس مال عراقي. اما في عام 1960 تم تعديل قانون تأسيس الشركة بقانون رقم 97 اذ اصبحت تعمل على تأمين جميع الانواع كما تم تعديل عدد الاعضاء من 5 أعضاء الى 7 أعضاء اصليين واثنين احتياط وسمح للشركة بفتح فروع في المحافظات، اذ ان موقع الشركة الأم في محافظة بغداد. وبعد القيام بالتأميم عام 1964 تطورت الشركة وعملت في مجالات التأمين كافة فضلًا عن مختلف انواع الاستثمارات، وعند صدور قانون رقم 22 لسنة 1997 للشركات العامة وبموجب هذا القانون اصبحت شركة التأمين الوطنية شركة عامة. (شركة التأمين الوطنية، 2010). يرتبط بهذه الشركة العديد من الفروع وتبلغ (13) فرعًا منها فروع متخصصة وعددها (8) في حين بلغ عدد الفروع الجغرافية (5) فروع ويرتبط بهذه الفروع (42) مكتباً منها (29) مكتبًا جغرافياً و(3) مكاتب متخصصة و (10) مكاتب حدودية، اما اقسام مركز الشركة فقد بلغ عددها (11) قسماً اشرافياً وكل قسم متخصص بعمل معين اذ يتولى قسم الموارد البشرية مسؤولية شؤون خدمة المواطنين وتنفيذ قواعد الخدمة والعديد من المهام الاخرى. اما بالنسبة لقسم التجهيزات والمستنفدات (تعني هلاك او تضرر الشي بشكل بسيط او متوسط مثال على ذلك تدهور حالة السفينة وليس غرقها او تضررها كلياً). (نشرة الاتحاد المصري للتأمين,2021) فيتولى تجهيز مستلزمات العمل ويعمل على توفيرها، في حين يتولى قسم الصيانة العمل على صيانة وادامة المباني التي تمتلكها الشركة ويعمل قسم الحاسوب على تحليل انظمة الشركة وبرمجتها. بينما يقوم قسم الرقابة

الداخلية على ممارسة عملية الرقابة وذلك بهدف السيطرة على اموال الشركة، ويختص قسم التخطيط والتسويق بوضع نظام تخطيط لأنشطة الشركة واعداد الخطط السنوية، وفيما يخص الجوانب القانونية والقيام بتطويرها لأنشطة الشركة المختلفة فيكون من اختصاص القسم القانوني، اذ يقوم القسم ألفني بتغطية الجوانب ألفنية للتغطيات ألفنية وتطويرها. ويقوم القسم المالي بتنظيم الامور المحاسبية وادارتها بما فيها عمليتي القبض والصرف ويتولى قسم حسابات التأمين الاعمال الحسابية. اما القسم الاخير وهو القسم الاستثماري فهو يتولى ادارة النشاط الاستثماري العقاري والمالي للشركة.

2. شركة التأمين العر اقية

تأسست شركة التأمين العراقية بموجب قانون الشركات التجارية رقم 31 لسنة 1957 في بغداد عام 1959/10/14 كشركة خاصة باسم شركة التأمين العراقية وتمارس جميع انواع التأمين وإعادة التأمين. وتم تأميمها بموجب قرارات تأميم الشركات في عام 1964، وتخصصت بأعمال التأمين على الحياة وحولت اليها محافظ الشركات الأجنبية والعربية العاملة في سوق العراق في وقته.

وفي عام 1988 صدر قرار رقم 92 الخاص بإلغاء التخصص والسماح للشركة بمزاولة اعمال التأمين كافة وباشرت بالاكتتاب بأعمال التأمين على السيارات التكميلي والبحري والبضائع والحريق والحوادث المتنوعة والهندسي. (فرحان،2021، 70)

وقد بلغ رأس مال الشركة الاسمي ملياري دينار عراقي او ما يعادل (1,370.25) مليار دولار امريكي وفي عام 1997 صدر قانون الشركات العامة اذ فتح للشركة طريقًا للمنافسة والتطوير، اما في عام 2005 فقد صدر قانون رقم 10 الخاص بتنظيم اعمال التأمين. وتعمل الشركة الى المساهمة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال نشر الوعي التأميني بين أفراد المجتمع. (شركة التأمين العراقية، 2020 ،4)

وتتكون الشركة من مجلس الإدارة اذ تم تحديده بموجب قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 وضم العديد من الاعضاء على وفق المناصب المختلفة وهي (المدير العام / وكالة، رئيس مجلس الإدارة /وكالة، مدير عام متقاعد من اصحاب الخبرة والاختصاص، استاذ مساعد /متقاعد/مدير أقدم، مستشار قانوني مساعد، مدير أقدم، مدير)

وتتكون من 16 قسمًا يتولى المدير العام من خلالها إدارة امور الشركة وممارسة الاشراف والتوجيه وهي كل من قسم التخطيط والمتابعة، القسم القانوني، القسم ألفني، قسم الاصدار، القسم المالي، قسم التأمين الجماعي، قسم السيارات، القسم البحري، قسم خدمات الوثائق، القسم الاداري، قسم الرقابة الداخلية، قسم الحوادث والحريق، القسم الهندسي، قسم الحاسبة الالكترونية، قسم الاستثمار وأخيرًا قسم التسويق. اما الفروع الجغرافية ويبلغ عددها 19 فرعًا ستة منها في بغداد وثلاثة عشر فرعًا في مركز كل محافظة من محافظات العراق.

المطلب الثالث

الاداء المالي لقطاع التأمين الحكومي (شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية)

نحاول الان تحليل أداء قطاع التأمين العام (الحكومي) بشكل عام من خلال مؤشرات الآتية:

1. **الاقساط المتحققة للقطاع التأمين العام**

يتبين من الجدول (1) ان اجمالي الاقساط المتحققة لقطاع التأمين بلغ 68060 ألف دولار عام 2010 ثم اخذ بالارتفاع واستمر بهذا الارتفاع الى ان وصل الى 152604 ألف دولار عام 2014 ويعود ذلك الى الارتفاع الحاصل في اجمالي الاقساط المتحققة في شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية ثم انخفض اجمالي الاقساط المتحققة لقطاع التأمين اذ بلغ 131524 ألف دولار في عام 2015 مقارنةً بالعام 2014، وسبب هذا الانخفاض يعود الى انخفاض اجمالي الاقساط المتحققة لشركة التأمين الوطنية على الرغم من ارتفاع اجمالي الاقساط

المتحققة لشركة التأمين العراقية ولكن هذا الارتفاع لم يكن بالمستوى المطلوب. وفي عام 2020 استقر اجمالي الاقساط المتحققة لقطاع التأمين عند 119835 ألف دولار وكان منخفضاً عن العام الذي سبقه، وسبب ذلك الانخفاض كان نتيجة انخفاض اجمالي الاقساط المتحققة في كلا الشركتين وذلك بسبب تأثيرات جائحة كورونا. اما متوسط اجمالي الاقساط المتحققة لقطاع التأمين في العراق فقد بلغ 120416 ألف دولار خلال مدة الدراسة (2010- 2020). كما يلاحظ من الجدول ان مساهمة شركة التأمين الوطنية في اجمالي الاقساط المتحققة لقطاع التأمين قد بلغت 76882 ألف دولار والتي تشكل 63.8% وفي المقابل بلغت مساهمة شركة التأمين العراقية 43534 ألف دولار وبنسبة 36.2% كمتوسط لمدة الدراسة.

الجدول (1) أجمالي الاقساط المتحققة لقطاع التأمين في العراق للمدة (2010-2020)
ألف دولار

السنة	عمق التأمين لشركة التأمين الوطنية %	عمق التأمين لشركة التأمين العراقية %	عمق التأمين في العراق %
2010	**0.03**	**0.01**	**0.04**
2011	**0.03**	**0.01**	**0.04**
2012	**0.03**	**0.01**	**0.04**
2013	**0.04**	**0.01**	**0.05**
2014	**0.06**	**0.03**	**0.08**
2015	**0.04**	**0.03**	**0.7**
2016	**0.04**	**0.02**	**0.06**
2017	---	**0.01**	**0.01**
2018	**0.03**	**0.03**	**0.06**
2019	**0.02**	**0.02**	**0.04**
2020	**0.03**	**0.01**	**0.04**
متوسط المدة (2010-2020)	**0.03**	**0.02**	**0.05**

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد:

1- التقارير السنوية لشركة التأمين الوطنية للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين الوطنية.

2- التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين العراقية.

3. عمق التأمين في العراق

يلاحظ من خلال الجدول (2) ان عمق التأمين في العراق ضعيف جدا خلال مدة الدراسة وقد شكل في المتوسط 0.05%، مما يدل على ضعف قطاع التأمين وعدم أهميته في الاقتصاد العراقي.

الجدول (2) عمق التأمين في العراق للمدة (2010-2020)

السنة	الأقساط المتحققة لشركة التأمين الوطنية	النسبة%	الأقساط المتحققة لشركة التأمين العراقية	النسبة%	أجمالي الاقساط المتحققة
2010	51763	%76	16297	%24	68060
2011	71202	%77	20965	%23	92167
2012	79275	%68	37181	%32	116456
2013	108012	%71.2	43541	%28.8	151553
2014	101701	%66.6	50903	%33.4	152604
2015	78284	%59.5	53240	%40.5	131524
2016	82167	%65	44094	%35	126261
2017	67424	%61.8	41562	%38.2	108986
2018	73271	%51.7	68190	%48.3	141461
2019	55724	48.1	59949	%51.9	115673
2020	76882	%64.1	42953	%35.9	119835
متوسط المدة	76882	%63.8	43534	%36.2	120416
السنة	الأقساط المتحققة لشركة التأمين الوطنية	النسبة%	الأقساط المتحققة لشركة التأمين العر اقية	النسبة%	أجمالي الاقساط المتحققة
2010	51763	%76	16297	%24	68060
2011	71202	%77	20965	%23	92167
2012	79275	%68	37181	%32	116456
2013	108012	%71.2	43541	%28.8	151553
2014	101701	%66.6	50903	%33.4	152604
2015	78284	%59.5	53240	%40.5	131524
2016	82167	%65	44094	%35	126261
2017	67424	%61.8	41562	%38.2	108986
2018	73271	%51.7	68190	%48.3	141461
2019	55724	48.1	59949	%51.9	115673
2020	76882	%64.1	42953	%35.9	119835
متوسط المدة	76882	%63.8	43534	%36.2	120416

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد:

-التقارير السنوية لشركة التأمين الوطنية للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين الوطنية.
-التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين العراق.

3. المطالبات المدفوعة لقطاع التأمين في العراق

يلاحظ من الجدول (3) ان اجمالي التعويضات المدفوعة قد بلغ 16720 ألف دولار عام 2010 واخذ بالارتفاع الى ان وصل الى 69720 ألف دولار عام 2015 و هو اعلى مستوى وصل له اجمالي المطالبات المدفوعة خلال مدة الدراسة وسبب هذا الارتفاع هو الارتفاع في المطالبات المدفوعة من كلا الشركتين(شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية) باستثناء عام 2011 الذي انخفض فيه اجمالي المطالبات المدفوعة من شركة التأمين العراقية الى 7070 ألف دولار مقارنة مع عام 2010 ، بعدها انخفض اجمالي المطالبات المدفوعة في عام 2016 اذ بلغ 58162 ألف دولار بسبب الانخفاض الذي حدث في اجمالي المطالبات المدفوعة في كلا الشركتين وبعد هذا العام كان اجمالي المطالبات المدفوعة في حالة تذبذب الى ان استقر عند 48493 ألف دولار في عام 2020 .

وكمتوسط لمدة الدراسة بلغ اجمالي المطالبات المدفوعة 47141 ألف دولار منها 25290 ألف دولار مطالبات مدفوعة من قبل شركة التأمين الوطنية والتي تشكل 53.6% من اجمالي المطالبات المدفوعة و21851 ألف دولار مطالبات مدفوعة من شركة التأمين العراقية وبنسبة 46.4% من اجمالي المطالبات المدفوعة.

الجدول (3) اجمالي المطالبات المدفوعة لقطاع التأمين في العراق للمدة (2010-2020)

السنة	المطالبات المدفوعة من شركة التأمين الوطنية	النسبة %	المطالبات المدفوعة من شركة التأمين العراقية	النسبة %	ألف دولار اجمالي المطالبات المدفوعة
2010	8745	52.3	7975	47.7	16720
2011	15121	68.1	7070	31.9	22191
2012	24690	61.9	15146	38.1	39836
2013	29576	57.4	21947	42.6	51523
2014	39082	58.8	27387	41.2	66469
2015	39973	57.3	29747	42.7	69720
2016	32460	55.8	25702	44.2	58162
2017	---	---	22291	%45	49467
2018	27176	48.6	28775	51.4	47339
2019	18564	37.4	31118	62.6	48635
2020	17517	43	23203	57	48493
متوسط المدة	25290	53.6	21851	46.4	47141

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد:

-التقارير السنوية لشركة التأمين الوطنية للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين الوطنية.
-التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين العراق.

4. احتياطيات قطاع التأمين في العراق

تتمثل الاحتياطيات بأصول تمتلكها شركات التأمين لتغطية التزاماتها ومواجهه المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة. يلاحظ من خلال الجدول (4) ان اجمالي الاحتياطيات ارتفعت وبشكل متواصل من 79534 ألف دولار عام 2010، وتوزع بين 85% لشركة التأمين الوطنية، و15% لشركة التأمين العراقية الى ان وصلت الى اعلى مستوى لها اذ بلغت 158093 ألف دولار عام 2019، توزع بين 67% للشركة الوطنية، و33% للشركة العراقية. وبسبب تأثيرات جائحة كورونا انخفض اجمالي الاحتياطيات الى 137538 ألف دولار، تسهم شركة التأمين الوطنية بـ 67% وشركة التأمين العراقية بـ 33%، وذلك في عام 2020. اما كمتوسط لمدة الدراسة (2010- 2020) فقد بلغ اجمالي الاحتياطيات 131404 ألف دولار منها 99092 ألف دولار والتي تشكل 75% لشركة التأمين الوطنية، والمتبقي 32312 ألف دولار وبنسبة 25% لشركة التأمين العراقية.

الجدول (4) اجمالي احتياطيات قطاع التأمين في العراق للمدة (2010-2020)

ألف دولار

السنة	احتياطيات الشركة الوطنية	النسبة %	احتياطيات الشركة العراقية	النسبة %	زا
2010	**67797**	**%85**	**11737**	**%15**	79534
2011	**64766**	**%81**	**14775**	**%19**	79541
2012	**81905**	**%82**	**17972**	**%18**	99877
2013	**112687**	**%81**	**27142**	**%19**	139829
2014	**123665**	**%81**	**29832**	**19**	153497
2015	**114821**	**%76**	**35408**	**%34**	150229
2016	**115604**	**%77**	**34701**	**%33**	150305
2017	**110412**	**%74**	**38153**	**%36**	148565
2018	**100490**	**%68**	**48116**	**%32**	148606
2019	**105723**	**%67**	**52370**	**%33**	158093
2020	**92137**	**%67**	**45221**	**%33**	137358
متوسط المدة	**99092**	**%75**	**32312**	**%25**	131404

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد:

-التقارير السنوية لشركة التأمين الوطنية للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين الوطنية.

-التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين العراقية

5. ربحية قطاع التأمين في العراق

صافي الارباح عبارة عن أجمالي الايرادات في فترة معينة مطروحة منها أجمالي النفقات للفترة نفسها وتتحقق الربحية (صافي الارباح) عندما تفوق أجمالي الايرادات أجمالي النفقات. يلاحظ من خلال الجدول (5) ان صافي الارباح لقطاع التأمين في العراق قد بلغ 10930 ألف دولار عام 2010 ثم اخذ بالارتفاع الى ان وصل الى اعلى مستوى له 21896 ألف دولار عام 2016 يعود الى الارتفاع في صافي الارباح لشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية اذ بلغ صافي الارباح في شركة التأمين الوطنية (15594) ألف دولار وبلغ صافي الارباح في شركة التأمين العراقية (6302) ألف دولار. وبعدها استقر صافي الارباح لقطاع التأمين في العراق عند 18027 ألف دولار عام 2020. اما متوسط المدة فقد بلغ صافي الارباح 17141 ألف دولار. اما كمتوسط لمدة الدراسة فقد بلغ صافي الأرباح لقطاع التأمين في العراق 17141 ألف دولار، تسهم شركة التأمين الوطنية بنسبة 71% وبواقع 12232 ألف دولار، والنسبة المتبقية 29% ترجع لإسهام شركة التأمين العراقية وبواقع 4909 ألف دينار.

الجدول (5) صافي الارباح لقطاع التأمين في العراق للمدة (2010-2020)

ألف دولار

السنة	صافي الارباح شركة التأمين الوطنية	النسبة%	صافي الارباح شركة التأمين العراقية	النسبة%	صافي الارباح في العراق
2010	**8542**	**%78**	**2388**	**%22**	**10930**
2011	**8859**	**%77**	**2612**	**%23**	**11471**
2012	**10950**	**%77**	**3255**	**%23**	**14205**
2013	**12732**	**%75**	**4161**	**%25**	**16893**
2014	**12820**	**%68**	**5963**	**%32**	**18783**
2015	**13446**	**%82**	**2859**	**%18**	**16305**
2016	**15594**	**%71**	**6302**	**%29**	**21896**
2017	---	----	**4900**	**%100**	**4900**
2018	**12857**	**%63**	**7513**	**%23**	**20370**
2019	**14178**	**%63**	**8358**	**%37**	**22536**
2020	**12337**	**%68**	**5690**	**%32**	**18027**
متوسط المدة	**12232**	**%71**	**4909**	**%29**	**17141**

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد:

-التقارير السنوية لشركة التأمين الوطنية للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين الوطنية.

-التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين العراقية.

6. استثمارات قطاع التأمين الحكومي في العراق

يلاحظ من الجدول (6) ان اجمالي الاستثمارات لقطاع التأمين في العراق قد بلغت 74605 ألف دولار عام 2010 بدأ بالارتفاع واستمر الى ان بلغ 134320 عام 2013 كان سبب الارتفاع يعود الى الارتفاع الحاصل في شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية ومن ثم انخفض في عام 2014 اذ بلغ 114916 ألف دولار، وبعد ذلك بدأ الارتفاع في اجمالي الاستثمارات حتى وصل اعلى مستوى له خلال مدة الدراسة الى 181622 ألف دولار عام 2019، ثم انخفض الى 163323 ألف دولار بسبب جائحة كورونا وذلك في عام 2020. وكمتوسط لمدة الدراسة بلغ اجمالي الاستثمار 142585 ألف دولار، منها 111011 ألف دولار والتي تشكل نسبة 78% استثمارات شركة التأمين الوطنية، والباقي 31574 ألف دولار والتي تشكل 22% استثمارات لشركة التأمين العراقية.

الجدول (6) أجمالي استثمارات قطاع التأمين في العراق للمدة (2010 – 2020)

الف

السنة	استثمارات شركة التأمين الوطنية	النسبة %	استثمارات شركة التأمين العراقية	النسبة %	اجمالي الاستثمارات
2010	**62471**	**%84**	**12134**	**%16**	**74605**
2011	**85608**	**%85**	**14793**	**%15**	**100401**
2012	**97772**	**%87**	**15015**	**%13**	**112787**
2013	**111051**	**%83**	**23269**	**%17**	**134320**
2014	**84901**	**%74**	**30015**	**%26**	**114916**
2015	**132747**	**%82**	**29003**	**%18**	**161750**
2016	**143919**	**%82**	**30684**	**%18**	**174603**
2017	**124703**	**%71**	**50579**	**%29**	**175282**
2018	**129169**	**%74**	**45656**	**%26**	**174825**
2019	**128596**	**%71**	**53026**	**%29**	**181622**
2020	**120186**	**%74**	**43137**	**%26**	**163323**
متوسط المدة	**111011**	**%78**	**31574**	**%22**	**142585**

- التقارير السنوية لشركة التأمين الوطنية للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين الوطنية.
- التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين العراقية.

1-6- أوجه الاستثمار لشركة التأمين الوطنية

تقوم شركة التأمين الوطنية باستثمار فوائضها المالية في مجالات مختلفة منها عقارية واستثمارات طويلة الاجل مثل الاسهم والسندات وغيرها واستثمارات قصيرة الاجل مثل الاوراق المالية وشهادات الايداع وسندات الخزينةوكما يلاحظ في الجدول (7) إن اجمالي الاستثمارات قد بلغ 62471 ألف دولار عام 2010 ، ثم اخذ اجمالي الاستثمارات بالارتفاع الى ان وصل 143919 ألف دولار عام 2016 وكان سبب الارتفاع يعود الى زيادة الودائع لدى مصرف الرشيد والمصارف الاخرى وقيام الشركة بشراء قطعة ارض في محافظة بابل , باستثناء عام 2014 اذ انخفضت الاستثمارات ووصلت الى حوالي84901 ألف دولار . وواصل اجمالي الاستثمار بالارتفاع حتى وصل اعلى مستوى له 128596 ألف دولار عام 2019، بسبب اكتتاب أسهم مع عدة شركات وشراء بناية في السماوة فضلا عن فندق المخيم الذي أصبح ملك لشركة وذلك بسبب عدم قدرة اصحاب الفندق سداد القرض الذي تم اقتراضه من الشركة. (شركة التأمين الوطنية,2016 ,)، ومن ثم انخفض اجمالي الاستثمار بشكل طفيف حتى وصل 120186 ألف دولار عام 2020 بسبب تأثير جائحة كورونا. وكمتوسط لمدة الدراسة بلغ اجمالي الاستثمارات في شركة التأمين الوطنية 111011 ألف دولار.

وفيما يلي تحليل لأنواع الاستثمارات في شركة التأمين الوطنية

1- الاستثمارات المالية قصيرة الاجل

استثمارات قصيرة الأجل: وهي استثمارات مؤقتة لفترة زمنية محدده تبدأ من ثلاثة أشهر حتى سنة كاملة وتهدف الى توفير الامان في الكيان المالي وذلك لسهولة تحويلها الى نقد مثل الاوراق المالية وشهادات الايداع وسندات الخزينة. (حسن، 2019)

يلاحظ من الجدول (7) ان اغلب استثمارات شركة التأمين الوطنية هي استثمارات قصيرة الاجل وبنسبة تقدر بحدود (60%) من اجمالي الاستثمارات في الشركة كمتوسط لمدة الدراسة (2010 – 2020)، ويعود السبب في ذلك الى طبيعة شركات التأمين وحاجتها الى الأرباح السريعة، التي تتراوح اجالها بين (3 أشهر – 12 شهراً) كالاستثمار في شهادات الإيداع وسندات الخزينة.

اذ ارتفعت الاستثمارات المالية قصيرة الاجل من 26733 ألف دولار عام 2010 وبنسبة تشكل 42.7% وبشكل متواصل الى ان بلغت 99457 ألف دولار عام 2016 وبنسبة تشكل 69% من اجمالي الاستثمارات باستثناء الانخفاض الذي حدث في عام 2014 مما أدى الى انخفاض اجمالي الاستثمارات في الشركة كما تم ذكره انفاً. وبعد ذلك بدأت الاستثمارات قصيرة الاجل بالانخفاض التدريجي خلال المدة (2017 -2020) حتى وصلت أدنى مستوى لها 68406 ألف دولار عام 2020 وبمتوسط 66316 ألف دولار.

2- الاستثمارات المالية طويلة الاجل

استثمارات طويلة الاجل: تمثل اصول استثمارية التي تبقى عليها الشركة أكثر من عام واحد وذلك بهدف تحقيق الارباح على المدى الطويل وهي تتمثل بالأسهم والسندات والعقارات والنقد (https://hbrababic.com)

يأتي الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الاجل التي تزيد عن سنة بالمرتبة الثانية وبنسبة تقدر بـ (33.7%) من اجمالي استثمارات الشركة كمتوسط لمدة الدراسة.

اذ يلاحظ من الجدول ان الاستثمارات طويلة الاجل قد ارتفعت من33585 ألف دولار عام 2010 الى 39476 ألف دولار عام 2020 وبمتوسط 37421 ألف دولار للمدة (2010- 2020).

3- الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية وعلى الرغم من أهميتها في تحقيق الأرباح وكونها تعد من الاستثمارات قليلة المخاطر فأنها لا تشكل سوى نسبة قليلة لا تتجاوز (6.5%) كمتوسط لمدة الدراسة.

الجدول (7) استثمارات شركة التأمين الوطنية للمدة (2010- 2020)

ألف دولار

السنة	استثمارات عقارية	النسبة %	استثمارات مالية طويلة الاجل	النسبة %	استثمارات مالية قصيرة الاجل	النسبة %	اجمالي الاستثمارات
2010	**2477**	**%39.7**	**33585**	**53.7%**	**26733**	**%42.7**	62471
2011	**2477**	**%2.8**	**39730**	**%46.4**	**43400**	**%51.6**	85608
2012	**2486**	**%2.5**	**38950**	**%39.8**	**56336**	**%57.6**	97772
2013	**3482**	**%3.1**	**39043**	**%35.1**	**68526**	**%61.7**	111051
2014	**3914**	**%4.6**	**38601**	**%45.4**	**42386**	**%49.9**	84901
2015	**3976**	**%2.9**	**37816**	**%28.4**	**90954**	**%68.5**	132747
2016	**12303**	**%8.5**	**32160**	**%22.3**	**99457**	**%69.1**	143919
2017	**12303**	**%9.8**	**31689**	**%25.4**	**80711**	**%64.7**	124703
2018	**12303**	**%9.2**	**40634**	**%31.4**	**76231**	**%59**	129169
2019	**12303**	**%9.5**	**39956**	**^%.31**	**76336**	**%59.3**	128596
2020	**12302**	**%10.1**	**39476**	**%32.8**	**68406**	**%56.9**	120186
متوسط المدة	**7302**	**%6.5**	**37421**	**%33.7**	**66316**	**%59.7**	111011

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على شركة التأمين الوطنية، التقارير السنوية للسنوات (2010 – 2020) ، بغداد: وزارة المالية

*النسب والمتوسطات استخرجت من قبل الباحثة

2-6- أوجه الاستثمارلشركة التأمين العر اقية

تقوم شركة التأمين العراقية باستثمار فوائضها المالية في مجالات استثمارية مختلفة وذلك لتحقيق الارباح ولتقليل نسبة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة منها عقارية واسهم وقروض وودائع. اذ يلاحظ من خلال الجدول (8) ان اجمالي الاستثمارات قد بلغ 12134 ألف دولار عام 2010 واخذت اجمالي الاستثمارات بالارتفاع الى ان وصلت الى 30015 ألف دولار عام 2014 , ثم أنخفض الى 29003 ألف دولار عام 2015 وبعدها عاد اجمالي الاستثمارات الى الارتفاع الى ان استقر عند 43137 ألف دولار عام 2020. اذ يلاحظ من الجدول (8) ان الاستثمارات خلال المدة 2014-2020 تتركز بنسبة كبيرة على الودائع، وبلغ متوسط اجمالي الاستثمارات 31574 ألف دولار.

وفيما يلي تحليل موجز لأنواع الاستثمار لشركة التأمين العراقية

1- استثمارات الودائع

تقوم شركة التأمين العراقية باستثمار فوائضها المالية بالدرجة الأولى كودائع مصرفية، إذا يلاحظ من الجدول (8) ان استثمارات الودائع قد ارتفعت من 3376 ألف دولار والتي تشكل 28% من اجمالي استثمارات الشركة لعام 2010، الى 32671 ألف دولار وبنسبة 76% من اجمالي الاستثمارات لعام 2020. وكمتوسط لمدة الدراسة بلغت استثمارات الودائع 18346 ألف دولار والتي تشكل 52.5% من اجمالي الاستثمارات في شركة التأمين العراقية.

2- الاستثمارات العقارية

تأتي الاستثمارات العقارية بالدرجة الثانية بعد استثمارات الودائع، اذ ارتفعت من 2924 ألف دولار عام 2010 الى ان وصلت اعلى مستوى لها 4683 ألف دولار عام 2019، ثم انخفضت الى 3817 ألف دولار عام 2020 وربما يعود السبب الى تأثير جائحة كورونا.

وبلغت الاستثمارات العقارية 3714 ألف دولار والتي تشكل 28.1% من اجمالي استثمارات شركة التأمين العراقية، كمتوسط لمدة الدراسة (2010 – 2020).

3- استثمارات الأسهم

تقوم شركة التأمين العراقية باستثمار جزء من فوائضها المالية في شراء الأسهم من اجل زيادة أرباحها وتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة قدر الإمكان، ويلاحظ من الجدول (8) ان استثمارات الأسهم للشركة قد بلغت 4542 ألف دولار عام 2010، وبعد ذلك ارتفعت بشكل متواصل حتى بلغت اعلى مستوى 6417 ألف دولار عام 2019، ثم انخفضت بسبب تأثيرات جائحة كورونا الى 5324 ألف دولار عام 2020. وبلغت استثمارات الأسهم 5254 ألف دولار كمتوسط للمدة الدراسة والتي تشكل 21% من اجمالي استثمارات شركة التأمين العراقية كمتوسط لمدة الدراسة 2010- 2020.

4- استثمارات القروض

تقوم شركة التأمين العراقية بمنح القروض للمؤسسات والوحدات الاقتصادية لغرض الاستفادة من فوائدها وتعزيز أرباحها لمواجهة المخاطر المحتملة للمؤمن لهم، ويلاحظ من الجدول ان استثمارات القروض للشركة قد ارتفعت من 1293 ألف دولار الى 1325 ألف دولار عام 2020، وكمتوسط لمدة الدراسة بلغت استثمارات القروض 2249 ألف دولار وبنسبة تشكل 10% من اجمالي الاستثمارات لشركة التأمين العراقية.

الجدول (8) الاستثمار في شركة التأمين العراقية للمدة (2010-2020)

ألف دولار

السنة	عقارية	النسبة %	اسهم	النسبة %	قروض	النسبة %	ودائع	النسبة %	مجموع الاستثمارات
2010	2924	24.1	4542	37.4	1293	10.7	3376	28	12134
2011	3832	26	4770	32.2	3096	21	3096	21	14793
2012	4061	27	5030	33.4	2962	20	2962	20	15015
2013	4069	17.5	5083	22	2706	12	11411	49	23269
2014	4074	13.6	5212	17.4	2688	9	18032	60	30015
2015	4072	14	5215	18	2564	9	17153	59.1	29003
2016	4639	15.1	5311	17.3	2162	7	18571	61	30684
2017	4639	9.2	5445	11	1940	4	21092	42	50579
2018	4683	10.3	5445	12	2167	5	33361	73	45656
2019	4683	9	6417	14	1841	4	40084	88	53026
2020	3817	9	5324	12.3	1325	3	32671	76	43137
متوسط المدة	3714	28.1	5254	21	2249	10	18346	52.5	31574

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية، للسنوات (2010-2020)، بغداد: شركة التأمين العراقية.

المطلب الرابع

أهم التحديات أو المشاكل التي يعاني منها قطاع التأمين الحكومي العراقي وسبل النهوض بيه

أولاً: أهم التحديات التي تواجهه القطاع التأمين الحكومي

1. تدهور الاوضاع الامنية في البلد: ان عدم استقرار الاوضاع الامنية أثر سلبيًا على قطاع التأمين وخاصة بعد احتلال داعش بعض المحافظات الشمالية كالموصل والانبار وغيرها من المحافظات أذ قام داعش بحرق وتفليش البنايات التابعة للشركات التأمين وسرقة محتوياتها مما ادى الى توقف العمل بشكل كامل وهذا أثر على حجم الاقساط الكلي وبالتالي أثر على حجم الاستثمار. (عداي , 25, 2015)

2. تدهور البنى التحتية والطرق والجسور وموارد المياه والكهرباء وذلك بسبب الاوضاع السياسية والذي أثر على حجم الاستثمار لان الاستثمار يحتاج البنايات وبيئة استثمارية آمنه مما ادى الى عدم تشجيع المستثمرين على إقامة المشاريع داخل العراق.
3. هناك بعض القوانين لها تأثير سلبي على التأمين منها قانون رقم 10 لسنة 2005 إذ اعطى هذا القانون الحق بالتأمين خارج البلد مما ادى الى هروب الاقساط الى الخارج وقد تم وضع هذا القانون من قبل سلطة الانتداب لخدمة مصالحها فضلاً عن بند حرية التأمين خارج البلاد وهو عدم وجود تأمين اجباري.
4. عدم اعطاء التأمين دور مهم واساسي في السياسات الاقتصادية وذلك لتنويع الموارد التي تعتمد عليها الموازنة العامة بدل الاعتماد على مورد واحد.
5. غياب الوعي التأميني: ان للوعي التأميني دور مهم وفعال في توفير الضمان والامان للأفراد والشركات، وغياب الوعي التأميني يؤدي الى عدم وجود ثقة بشركات التأمين وانخفاض مبلغ التعويضات الذي تقدمة شركات التأمين الى المؤمن له عند تحقق الخطر. يؤدي ايضا الى عزوف الافراد عن التأمين. (الجبوري, 2014, 58) وان سبب عدم وجود الوعي التأميني يعود الى عدم دخول التأمين في المناهج التعليمية والتي لها دور كبير في نشر الثقافة التأمينية وتوفير المعلومات لجميع افراد المجتمع. (غالي، 2014، 57)
6. انخفاض متوسط نصيب ألفرد: على الرغم من ارتفاع متوسط نصيب من الناتج المحلي الاجمالي بعد عام 2003 الا ان هذا الارتفاع لا يتناسب مع الايرادات الموازنة العامة ولذلك فإن انخفاض متوسط نصيب ألفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى عزوف الافراد عن التأمين وهذا يعود الى عدم كفاية رؤوس الاموال. (عداي، 2015، 22)
7. ضعف هيئات الرقابية والاشرافية في شركات التأمين المتمثلة بعمل ديوان التأمين وجمعية المؤمنين والاكتفاء بالأساليب التقليدية، ومن الجدير بالذكر ان لهذه الهيئات دور مهم وفعال في تطوير قطاع التأمين والنهوض به.
8. ضعف الهيكل التنظيمي لشركات التأمين: اذ تعاني شركات التأمين من ضعف في هيكلها وذلك بسبب سوء الإدارة وعدم وجود موارد بشرية مؤهلة إذ هناك اشخاص يشغلون مناصب ادارية وهم لا يحملون شهادات تأهلهم لهذه المناصب.
9. قلة رؤوس الاموال: تعاني شركات التأمين من قلة في رؤوس اموالها وذلك بسبب عدم وجود تعاون بين هذه الشركات ولا توجد اندماجات بين شركات التأمين من اجل زيادة رؤوس اموالهم فضلاً عن غياب قوانين تلزم الشركات بالتعاون لتعزيز رؤوس اموالها وهذا يؤدي الى ضعف شركات التأمين في ممارسة اعادة التأمين في اسناد المخاطر كما ان شركة اعادة التأمين تعاني من ضعف في اسناد المخاطر بسبب قلة رؤوس اموالها.
10. عدم استخدام شركات التأمين التكنولوجيا الحديثة في التخطيط والتنظيم وجمع المعلومات والاعتماد على الاساليب التقليدية وهذا يؤثر بشكل سلبي على قطاع التأمين. (علي،2021)
11. نقص الخبرات والكوادر ألفنية داخل الشركة: تعاني شركات التأمين من نقص في كوادرها ألفنية واصحاب الخبرات إذ لا تدرك الشركة اهمية العاملين الذين يمتلكون مؤهلات وخبرات في تطوير قطاع التأمين. (كامل، 2016، 125)

12 . وجود عدد كبير من الشركات الاهلية (الخاصة) التي تعاني من انخفاض في رؤوس اموالها مما ادى الى زيادة المنافسة من دون وجود معايير تحكم تسعير خدمات التأمين.

13 . الاكتفاء بالمحافظ التقليدية وعدم تطويرها وذلك بسبب عدم قدرة الشركة على مواكبة التطورات العربية والعالمية وهذا دفع الافراد والمؤسسات الى التأمين لدى الشركات الأجنبية.

14 . الفساد الاداري والمالي في شركات التأمين.

ثانياً: سبل علاج المشاكل التي تواجهه قطاع التأمين الحكومي

هناك العديد من الاجراءات التي تتخذها شركات التأمين الحكومية من اجل الوصول الى حلول للمشاكل التي يعاني منها قطاع التأمين الحكومي ومن هذه الحلول ما يلي:

1- توفير البنى التحتية الضرورية للاستثمارات وتطويرها مثل الطرق والجسور وبنايات لان الاستثمار يحتاج الى بيئة استثمارية مناسبة اذ يمكن الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية.

2- تعديل بعض القوانين التي لا تخدم مصلحة البلد مثل قانون رقم 10 لسنة 2005 والعمل على وضع قوانين تنص على التأمين الاجباري لدى شركات التأمين المحلية وكذلك نص قانوني على القيام الدوائر والمؤسسات والافراد بالتأمين في الشركات التأمين المحلية وذلك لضمان عدم خروج الاقساط.

3- عدم اعطاء شركات النفط التراخيص الا بعد التأمين على ممتلكاتها داخل البلد لدى الشركات المحلية.

4- عدم السماح للمستوردين بإدخال بضائعهم الا بعد التأمين عليها لدى الشركات المحلية داخل البلاد.

5- تطوير سوق التأمين ولا يتم ذلك مالم تتوفر الاموال الكافية والتكنولوجيا الحديثة والسيطرة على اسعار الصرف واسعار الفائدة وعدم الاعتماد على الاساليب القديمة من اجل مواكبة الأسواق العربية والعالمية.

6- العمل على تسعير المنتجات التأمينية.

7- استخدام التكنولوجيا في شركات التأمين: اي العمل على استخدام التكنولوجيا الحديثة في جميع اقسام الشركة وذلك للقيام بتحديث القطاع ومواكبة التطورات العربية والعالمية.

8- تعزيز رؤوس الاموال من خلال تشجيع شركات التأمين على الاندماجات والتعاون فيما بينهم ويمكن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال كالمملكة العربية السعودية والمغرب والامارات من الدول العربية والولايات المتحدة الاميركية والنرويج ولندن من الدول الاجنبية إذ يؤدي هذا الاندماج الى زيادة قدرة الشركة المالية وزيادة حجم الاستثمارات مما يساعد على مواكبة التطورات العربية والعالمية.

9- التركيز على اهمية ودور هيئات الرقابة والإشراف ويتم من خلال ديوان التأمين بالتشديد على الشركات ومراقبة عملها وذلك لتأكد من سلامة المركز المالي وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المؤمن لهم ومراقبة الاستثمارات وذلك من اجل معرفة الخلل ومعالجته.

10- تطوير الكوادر الادارية والفنية في الشركة من خلال تنظيم برامج ودورات تدريبية عن طريق الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الاميركية والنرويج ولندن والمملكة العربية السعودية والامارات والمغرب من الدول العربية، والاهتمام بالتحصيل العلمي والكفاءة وتعيين اصحاب المؤهلات والشهادات العليا في الاماكن المخصصة لهم وهذا يؤدي الى تطور القطاع بشكل كبير.

11- العمل على تطوير استثمارات شركات التأمين عن طريق تشجيع المواطنين على الاستثمار ولاسيما في الاستثمارات منخفضة المخاطر مثل كالتأمين على الحياة واستخدام هذه الاقساط في استثمارات طويلة الاجل كبناء الطرق والجسور والمستشفيات والمدارس، وان زيادة الاستثمارات تؤدي الى زيادة الارباح لدى الشركات وبالتالي زيادة ثقة المواطنين بتلك الشركات وهذا يدفع الى زيادة الطلب على الخدمات التأمينية.

12- تعزيز الوعي التأميني من خلال توفير الخدمات التأمينية بشكل يتلاءم مع متوسط نصيب ألفرد وتوفير الخدمات التسويقية من اجل كسب العملاء ويتم ذلك بعدة طرق منها عن طريق ارسال رسالة نصية عن طريق الفاكس او النقال او البريد الالكتروني، هذه الطرق ناجحة فقد حققت ارباح كبيرة لدى الدول المتقدمة وبعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية.

الاستنتاجات:

1. ان قطاع التأمين الحكومي في العراق يفتقر الى استراتيجية واضحة ومنظمة في جذب أكبر عدد من الوثائق المؤمنين من جهة واستغلال المدخرات في مجال الاستثمار لتعود بمردود مال كبير.
2. ضعف القوانين والتشريعات في قطاع التأمين وخاصة قانون رقم 10 لتنظيم اعمال التأمين لسنة 2005 الذي يشجع التأمين خارج البلد.
3. انعدام استخدام التكنولوجيا في شركات التأمين وخصوصاً الشركات التأمين الحكومية.
4. ضعف دور الهيئات الرقابية والاشرافية بسبب الفساد المالي المنشر في البلد.
5. نقص الخبرات البشرية سواء الفنية او الادارية في شركات التأمين الحكومية.
6. قلة رؤوس اموال شركات التأمين الحكومية المستخدمة في مجالات الاستثمار
7. يوفر قطاع التأمين العراقي 13 وثيقة التأمين. تشترك شركة التأمين الوطنية مع شركة التأمين العراقية في تقديم 7 وثائق تأمينية وهي : (تأمين الحياة, تأمين السيارات التكميلي, التأمين البحري للبضائع ، وتأمين السفن ، والتأمين ضد الحريق والتأمين الهندسي ، وتأمين الحوادث المتنوعة) ، في حين تنفرد شركة التأمين الوطنية في تقديم 6 وثائق أخرى وهي : (تأمين الطيران, والتأمين الزراعي, وتأمين الترانزيت, وتأمين المسؤولية الاجتماعية, وصندوق التأمين الالزامي, وتأمين إعادة الوارد) .
8. تتميز شركة التأمين الوطنية بتوفير 3 وثائق تامينية وهي (التأمين الزراعي وتأمين الترانزيت، وتأمين إعادة الواردة بالمقارنة مع التأمين السعودي ولكن الأخير يتميز بتوفير الحماية والادخار وتأمين الطاقة)
9. تركز شركة التأمين الوطنية على تقديم ثلاث وثائق تأمينية تشكل 50% من اجمالي الأقساط المتحققة كمتوسط لمدة الدراسة. وهي وثيقة تأمين الحياة (22%)، وثيقة الطيران (15%) ، وثيقة التأمين الالزامي (13%) . بينما تركز شركة التأمين العراقية على تأمين الحياة وبنسبة تشكل 80% من اجمالي الأقساط المتحققة للشركة.
10. ان الأداء المالي والاستثماري لشركة التأمين الوطنية أفضل من شركة التأمين العراقية

التوصيات:

1. بذل الجهد الكافي في استخدام استراتيجيات واضحة ومنظمة من اجل جذب عدد كبير من المؤمنين.
2. نشر الوعي التأميني من خلال دخول التأمين في المناهج التعليمية وحملات الاعلانية وعن طريق الانترنيت وغيرها من الوسائل التي يمكن ان توصل فكرة التأمين الى المجتمع.
3. تعزيز رؤوس الاموال لدى شركات التأمين الحكومية والعمل على زيادة حجم الاستثمارات.
4. وضع قوانين التي تخدم شركات التأمين الحكومية وذلك للعمل على تطوير قطاع التأمين بصورة عامة.
5. استخدام التكنولوجيا في مجال التأمين وذلك لتسهيل اعمال التأمين على الأفراد والمؤسسات وشركات التأمين ذاتها.
6. العمل على تدريب العاملين وتعيين اصحاب الخبرات سواء ألفنية او الادارية.
7. ضرورة توجه الحكومة العراقية الى التأمين الصحي الالزامي لجميع المواطنين والأجانب وخصوصا العاملين في الشركات النفطية
8. ضرورة ألزام الشركات النفطية بالتأمين على ممتلكاتها في شركات التأمين المحلية
9. ضرورة خلق بيئة تنافسية في قطاع التأمين العراقي من خلال انشاء شركات تأمين تنافس الشركات القائمة في تقديم الخدمات التأمينية من جهة واستقطاب شركات التأمين الأجنبية من جهة أخرى.
10. اندماج شركة التأمين الوطنية مع شركة التأمين العراقية من اجل تقديم أفضل الخدمات التأمينية، وتغطية المخاطر المختلفة في الاقتصاد العراقي. كما يؤدي هذا الاندماج الى زيادة قدرة الشركة المالية وزيادة حجم الاستثمارات مما يساعد على مواكبة التطورات العربية والعالمية.
11. ضرورة اصدار وثائق تأمينية جديدة في العراق مثل تأمين الطاقة والحماية والادخار
12. ضرورة استثمار الفوائض المالية في القروض كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، وذلك لعائدها الدوري والثابت من جهة ودورها في تنشيط الاقتصاد من جهة أخرى
13. إعادة النظر في أولويات السياسة المالية من خلال تركيزها على قطاع التأمين لتنويع الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب

1-ابو سعود، رمضان. (2000) . أصول التأمين، ط2، الاسكندرية: ديوان المطبوعات الجامعية.

2-أحمد , عثمان بابكر. (2004) . قطاع التأمين في السودان تقويم تجربة التحول من نظام التقليدي الى التأمين الاسلامي , ط2 , البنك الاسلامي للتنمية , جدة : المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

3-سلام , اسامة عزمي و موسى ,شقيري نوري . (2007) . إدارة الخطر و التأمين , عمان : دار حامد للنشر والتوزيع .

4-سيد , سالم رشدي . (2015) . التأمين المبادئ والاسس و النظريات , ط1 , مكتبة دار الراية.

5-الشربيني , كاظم . (1986) . التأمين النظرية والتطبيق , ط8 , بغداد : مطبعة شفيق .

6-طه , طارق أمير . (2005) . صناعة التأمين , الامارات : وزارة الاعلام الاماراتية .

7- عريقات , حربي محمد وعقل , سعيد جمعة . (2008) . التأمين وإدارة الاخطار بين النظرية والتطبيق , عمان : دار وائل للنشر والتوزيع .

8-العنبكي ,شهاب أحمد . (2005) . المبادئ العامة للتأمين , الاسكندرية : دار الفكر الجامعي .

9-محمد , برقي . (2007) . دور شركات التأمين في الاقتصاد الوطني , ط1 , الجزائر.

ثانياً: البحوث والدراسات

1-اسماء , حدباوي . (2012) . الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات , الجزائر .

2-الجبوري , محمد هاشم حمود . (2014) . دور العلاقات العامة في صناعة التأمين, بغداد .

3-حسن , احمد السيد عبداللطيف . (1997) . التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته , مركز ألفقيه للأبحاث والدراسات .

4-رياش , سهام .(2008) . قطاع التأمين ومساهمته في الاقتصاد الوطني , الجزائر .

5-عبد النبي , وليد عيدي . (2021) . واقع قطاع التأمين وضمان الودائع المصرفية في العراق وسبل تطويره , بغداد : شركة التأمين العراقية.

6-عداي , نورهان . (2015) . قطاع التأمين في العراق امكانيات وتحديات , الدائرة الاقتصادية , بغداد : وزارة المالية .

7-الغامدي , عبدالعزيز بن علي , إعادة التأمين والبديل الاسلامي , **المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب** , المجلد 22 , العدد 44.

8-غالي , بتول عبد علي . (2014) . العوامل المؤثرة في تسويق التأمين الجماعي – دراسة ميدانية في جامعة بغداد, بغداد .

9-كامل , ميادة رشيد . (2016) .الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق (2011-2014) , بحث منشور , **مجلة الاقتصادي الخليج** , العدد29 , جامعة التقنية الجنوبية , البصرة .

10-نادر , هدى إبراهيم . (2010) . تأثير ابعاد جودة الخدمة التأمينية على رضا الزبون – دراسة حالة في شركة التأمين العراقية , بغداد .

11-نوال , اقسام . (2001) . دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر في ظل الدراسات الجزائرية ,جامعة الجزائر, كلية الاقتصاد وعلوم التيسير .

ثالثاً : الرسائل والاطاريح

1-زهرة , مختاري . (2011) . التشخيص المالي ودوره في تقييم الاداء في شركة التأمين – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين للمدة 2005-2007 , رسالة ماجستير , الجزائر .

2-فرحان , وليد غانم . (2021) . تأثير التأمين التكافلي في الاداء التنظيمي بحث تطبيقي مقارن بين شركة التأمين العراقية و شركة التأمين الاسلامية المحدودة في الاردن , بحث مقدم كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير, جامعة بغداد .

رابعاً : التقارير الرسمية

1-شركة التأمين الوطنية , التقارير السنوية للسنوات (2010- 2020) , بغداد: وزارة المالية .

1-شركة التأمين العراقية , التقارير السنوية للسنوات (2010- 2020) , بغداد: وزارة المالية .

خامساً : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1-الاكاديمة العربية البريطانية للتعليم العالي , تسويق الخدمات التأمين , ص18 . متاح على الموقع www.abahe.co.uk

2-علي , عقيل جبر . (2021) . تحديات وافاق تنمية قطاع التأمين في العراق ورشة علمية افتراضية . متاح على الموقع https://portal.arid.my

3-نشرة الاتحاد المصري . (2021) . تعرف على الاخطار المؤسسية التي تواجه شركات التأمين . متاح على الموقع https://gate.ahram.org.eg